

أسباب النزاعات المجتمعية الاثنية في أفريقيا وخصائصها

Causes of ethnic societal conflicts in Africa and its characteristics



عبد الحكيم بن بختي*

¹كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، (الجزائر)

(abdelhakim.benbekhti@univ-tlemcen.dz)

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/06/10

تاريخ الارسال: 2024/03/09

ملخص:

يؤكد التحليل الاستراتيجي للقارة الإفريقية على أهمية الموقع كقارة تتوسط العالم، إضافة إلى وحدة التهديدات لمختلف كيانات ومنتظمات القارة، مما يجعل هذا الكيان الاستراتيجي وفق الدراسات الأمنية، يخضع لنفس مصادر التهديد والتحديات الأمنية ككتلة إقليمية موحدة.

وعلاوة عن سمات وخصائص البيئة الأمنية الإفريقية، فإن المنطقة تعرف العديد من التحديات والرهانات الأمنية التي تعكسها في المقام الأول السياسات العامة لنظم أفريقيا، والتي تؤكد في مجملها على طروحات التحليل الاستراتيجي، في كون أن القارة بخصائصها وتحدياتها الأمنية تعرف مسارات وتجارب تحويلية تختلف عما سواها في القارات الأخرى، حيث تحتل ظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية مكانا بارزا في المشهد السياسي لكل نظم القارة، وعليه تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على خصوصية هذه الظاهرة في القارة الإفريقية وأسبابها سعيا للوصول إلى المشاركة في اقتراح توصيات من شأنها كبح هذه النزاعات وتجنب تبعاتها.

الكلمات المفتاحية: افريقيا؛ النزاعات المجتمعية؛ الاثنية؛ الحروب الأهلية؛ الأمن.

Abstract: The strategic analysis of the African continent emphasizes the importance of the location as a continent in the middle of the world, in addition to the unity of threats to the various entities and organizations of the continent, which makes this strategic entity, according to security studies, subject to the same sources of threats and security challenges as a unified regional bloc.

In addition to the features and characteristics of the African security environment, the region is aware of many security challenges and stakes that are primarily reflected in the general policies of African systems, which in their entirety confirm the propositions of strategic analysis, in that the continent, with its security characteristics and challenges, knows transformational paths and experiences that differ from others in the region. Other continents, where the phenomenon of ethnic societal conflicts occupies a prominent place in the political scene of all continental systems, and therefore this research paper attempts to shed light on the specificity of this phenomenon on the African continent and its causes in an effort to reach participation in proposing recommendations that would reduce the severity of these conflicts and their consequences.

key words: Africa; community conflicts; Ethnicity; the civil wars; Security.

* د. بن بختي عبد الحكيم

مقدمة:

شكلت النزاعات المجتمعية الاثنية أحد أهم مظاهر ضعف الدولة في إفريقيا إلى الحد الذي لا يزال الشك يسيطر على مقدرة العديد من الحكومات على السيطرة على المناطق النائية، وفي السياق ذاته وظفت الاختلافات الاثنية والعرقية بواسطة قادة شعبويين في حدوث نزاعات اجتماعية واسعة النطاق وحروب أهلية مدمرة، والأمثلة على ذلك تتضمن بورندي (1966، 1972، 1994)، وتشاد (1966، 1984)، وأوغندا (1962-1985)، ونيجيريا (1967، 1970)، وأنجولا (1975، 1984)، ورواندا (1993)، الكونغو (1998-2003)، وكلها نماذج تحيل إلى مدى خطر انتشار النزاع الاثني من خلال توظيف العداءات القديمة بين الجماعات وتجدد مطالب الانفصال، الأمر الذي يفتح المجال واسعا لخروج النزاع من بيئته الداخلية إلى المجال الإقليمي والدولي من خلال بروز فواعل جديدة في النزاع مثل ما حدث في ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو، رواندا، الكونغو الديمقراطية.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

إن السبب الرئيسي لاختيار الموضوع هو الانتماء إلى الفضاء الافريقي أولا، ثم الارتباط الجغرافي والبعد الاستراتيجي للحروب والنزاعات في افريقيا وآثارها الإقليمية والقارية ثانيا، الأمر الذي يفرض ضرورة التفكير الجدي في أسباب الظاهرة وخصائصها والحلول الكفيلة باحتوائها وتجاوز آثارها، ذلك أن النزاعات المجتمعية الاثنية في إفريقيا لا تقتصر تفاعلاتها على الفواعل الداخلية حيث شهدت الفترة 1992-2002 44 تدخل خارجي في نزاعات مجتمعية من بينها 43 تدخل قامت به الدول المجاورة، الأمر الذي يزيد من أهمية الموضوع وضرورة تناوله بالتحليل والتفسير .

الإشكالية:

يعتبر التعدد الاثني من التحديات الكبيرة في رهان بناء الدولة واستقرارها، وهي بذلك تستوجب حكمة خاصة في إدارة هذا الملف لبلوغ التكامل والانسجام المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعلى الرغم من انقضاء أكثر من نصف قرن على استقلال أغلب الدول الافريقية ومسعى النظم والحكومات لتوحيد الولاء والتأسيس لضبط اجتماعي، لا تزال ظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية في عديد الدول والأقاليم تحول دون مساعي التنمية والاندماج الوطني، وعليه تدور إشكالية الورقة البحثية حول ماهية الأسباب والخصائص الرئيسية لظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية في افريقيا، وما هي أبرز العوامل المسؤولة عن تفاقمها وانتشارها؟

منهج التحليل:

لدراسة ظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية والاحاطة بأسبابها وخصائصها تم الاعتماد على المنهج التاريخي في مسعى فهم الظاهرة وتتبع أصولها وجذورها التاريخية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعريف بالموضوع والتفصيل في خصائصه ومميزاته في الواقع الافريقي.

الفرضيات:

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

ترتبط ظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية في افريقيا بسياقات بناء الدولة وأزمة الهوية.

وتحت الفرضية الرئيسية تنضوي مجموعة من الفرضيات الفرعية هي:

- كلما فشلت المشاريع التنموية في نظم القارة كلما زادت حدة النزاعات المجتمعية الاثنية.
- ترتبط النزاعات المجتمعية الاثنية بفسل الديمقراطية في افريقيا.
- تلعب العوامل الخارجية دورا هاما في تعقيد أو حل النزاعات المجتمعية الاثنية

الأهداف المرجوة:

تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة جوهرية تعيق مسارات وتجارب التنمية المنشودة في افريقيا، وتحول دون الاستقرار والحكامة، وعليه تسعى الدراسة إلى جمع بعض الاجتهادات الأصلية لتعريف الظاهرة وأسبابها في مسعى التنظير لحلول حقيقية تمكن من تجاوز هذا العائق والتأسيس لانطلاقة تنمية حقيقية قائمة على الديمقراطية التشاركية،

تقسيم البحث:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

أولا: توصيف ظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية في افريقيا.

ثانيا: أسباب النزاعات المجتمعية الاثنية في إفريقيا.

ثالثا: عوامل النزاعات المجتمعية الاثنية في افريقيا وخصائصها.

1. توصيف ظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية في افريقيا:

اعتبرت النزاعات المجتمعية الاثنية لعقود في القارة الموضوع الأكثر أهمية وإلحاحا في مختلف الأدبيات والأجندات السياسية في البرامج التنموية الدولية والأممية، ففي الوقت الذي كانت تنص فيه أدبيات التنمية السياسية في مطلع الثمانينيات على معادلة التفاؤل لـ"كوترايت" و"ليبست & Cutright" Lipst في اعتبار النظام الاقتصادي الليبرالي المتغير المستقل المحوري في تحقيق التنمية، كانت الخصوصية الاجتماعية والسياسية لنظم القارة الإفريقية تؤكد مدى تميز واختلاف الظرف الإفريقي عن غيره في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأوروبا الشرقية، (De la Maisonneuve, 1997, pp. 109-111) إذ كانت الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والصراعات العرقية السمة الغالبة على معظم أقاليم القارة، الأمر الذي أعتبر تأكيدا آخر على القاسم المشترك بين النظم الإفريقية والسمة السياسية والاجتماعية المشتركة.

وتعرف النزاعات المجتمعية الاثنية حسب "جون بيار ديرينيك Jean Pierre DERRIENNIC" بأنها صراعات مسلحة بمعدلات عالية للعنف تمس قيم المواطنة ومنظومة الضبط الاجتماعي، يعتبر فيها كل طرف الطرف الآخر غريبا أو دخيلا"، (DERRIENNIC, 2001, pp. 14-16) ويرى "ديرينيك" أن النزاعات المجتمعية الاثنية في أفريقيا تأخذ في الغالب ثلاث أشكال رئيسية هي:

أ- الحروب الأهلية الحزبية. Les Guerres civiles partisans.

ب- الحروب الأهلية السوسيواقتصادية Les Guerres civiles socio-economiques .

ج- حروب الهوية . Les Guerres Identitaires (LABONTE, 2006, p. 74)

عرفت النظم الإفريقية النزاعات المجتمعية الاثنية بالأشكال الثلاث المشار إليها من قبل "ديرنيك" إذ شهدت دول عديدة في القارة حروباً أهلية استمرت في الغالب لأكثر من عقد من الزمن مثل الحروب الأهلية في أنغولا، بورندي، كوت ديفوار، أريتيريا، أثيوبيا، ليبيريا، موزنبيق، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيراليون، الصومال، السودان، وهو الأمر الذي يفسر من جهة أخرى أسباب تدني معدل عمر الحياة في نظم إفريقيا والذي يتراوح بين 46 و56 سنة.

وحسب الدراسات الحديثة لكل من "جاك سنايدر Jack Snyder"، و "جون بيار ديرنيك Jean Pierre DERRIENNIC" حول النزاعات المجتمعية الاثنية في أفريقيا فإن العوامل الأساسية المسؤولة عن فشل ميكانيزم الحد والكبح من العنف واندلاع الحروب الأهلية تتمثل في ثلاث عوامل رئيسية:

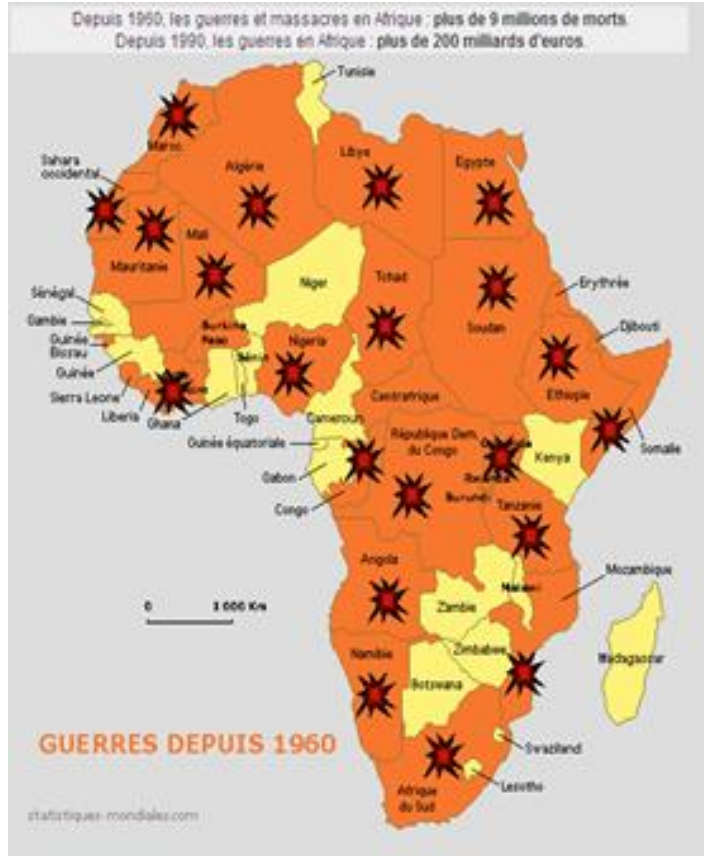
1- النظام الديمغرافي: حيث ليس العدد الديموغرافي أو الكثافة السكانية ما يطرح الإشكال، وإنما تركيبة البناء الديمغرافي، فالمجتمعات التي تتكون من نسبة عالية من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و40 سنة مؤهلة أكثر من غيرها لإنتاج معدل عال من العنف والجريمة، كما أنه في حال وجود حركات وتنظيمات أهلية فإن مسألة التعبئة تكون أسهل بكثير في هذه الفئة العمرية، خاصة إذا افتقرت هذه المجتمعات إلى ثقافة سياسية تشاركية ديمقراطية.

2 - النظام الاقتصادي: يرى "ديرنيك" أن الفقر يعد أحد العوامل الأساسية الدافعة للعنف، ذلك أن المجتمعات الفقيرة تعرف بصفة طبيعية ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الوفيات مقارنة بالمجتمعات الغنية، هذا الارتفاع الطبيعي الناتج عن الأمراض وتدني مستوى المعيشة يدفع بصفة آلية لتعطيل ميكانيزم الحد من العنف والجريمة.

3- العدالة: إذ يعد سعي الأفراد والجماعات لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة صياغة القوانين والحقوق من أبرز العوامل الدافعة نحو انتشار الفوضى والإخلال بالنظام العام (FOREST, 2004, p. 7) .
لم يقتصر وجه اختلاف الحروب الأهلية عما سواها من الحروب الدولية في سبب الحرب والظروف المهيئة لها، بل اعتبرت هذه الحروب حسب كل الدراسات السياسية والاجتماعية أخطر ما قد يصيب النظام سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، عسكرياً، ففي الوقت الذي لا تزيد فيه الحروب الدولية عن بضع سنين، تستمر الحروب الأهلية في الغالب لعقود، (Nana, 2001, pp. 25-29) وفي الوقت الذي تؤدي فيه الحروب الدولية إلى زيادة الروح الوطنية، والشعور بالوحدة والتلاحم والاتحاد بين مختلف الفرقاء والفصائل، أدت الحروب الأهلية في أفريقيا إلى مقتل قرابة المليون شخص وتشريد أكثر من ثلاث ملايين في حروب رواندا لوحدها، وفي بورندي أدت الحروب اللامتناهية إلى مقتل رئيسين متتاليين 1993-1994، إضافة إلى اغتيال الرئيس الرواندي نتيجة إسقاط طائرته الخاصة ومقتل أكثر من 200 ألف شخص وتشريد مئات الآلاف بين 1993-1997 في بلد لم يزد عدد سكانه عن المليونين ونصف. (وهبان، 2007، الصفحات 211-214) ووفقاً لتقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة والإحصائيات الدولية حول بؤر التوتر والصراعات الأهلية في

القارة الإفريقية منذ سنة 1960، فإن 26 حرباً أهلية واثنية سجلت في إفريقيا من إجمالي 37 حرباً شهدتها نظم إفريقيا بين دولية وأهلية، كلفت القارة ما يزيد عن التسع ملايين قتيل وأكثر من 200 مليار أورو منذ 1990.

الخريطة رقم 01 بؤر التوتر في إفريقيا منذ 1960 حتى 2021



المصدر: Statistiques mondiales. com

2-أسباب النزاعات المجتمعية الاثنية في إفريقيا:

تنقسم أسباب النزاعات المجتمعية الاثنية في إفريقيا إلى فئتين بارزتين لكل منها دورها الوازن في ظهور النزاع وتطوره وانتشاره، وهي:

1- الأسباب الداخلية: وتنقسم أسباب البيئة الداخلية بحسب المجالات إلى:

أ-أسباب سياسية: شكل المشهد السياسي في القارة الإفريقية لستة عقود بعد الاستقلال بعداً من أبعاد التآزم والانسداد الواضح، والذي تجلّى في تفاقم ظاهرة النزاعات المجتمعية وانتشارها ويمكن توصيف أبعاد هذا التآزم فيما يلي:

* سيطرة النظم السلطوية: لقد كان القهر والاستبداد السمة الأبرز بين أنماط الحكم في إفريقيا لعقود بعد الاستقلال، إذ كانت الانقلابات العسكرية الآلية الأكثر تواتراً بين مختلف المنظمات في الوصول إلى

السلطة، بالمقابل ساهمت التبريرات الأيديولوجية لاحتكار السلطة من قبل الحزب الواحد استنادا إلى أهمية التحكم الكامل في النظام الاقتصادي بهدف التخطيط للتنمية المستقبلية، في إنتاج نظم سلطوية بقي رؤساؤها لعقود متتالية، مثل حسني مبارك في مصر، وموغابي في زيمبابوي، وخوسي إيدواردو في أنغولا، ونغيمبا مباسوغو في غينيا الاستوائية (Ibrahim, 1999, pp. 190-192).

* عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية: إن الدستور في أحد معانيه ليس مجرد مجموعة من القواعد القانونية، والنصوص الدستورية التي تصمم وتصاغ من أجل استيفاء الجوانب الشكلية لمنظومة النظام السياسي في دولة، وإنما يتجاوز الدستور وضعه هذا بكونه منهج العمل والدليل المرشد لإدارة أمور الدولة وتسييرها في مناحي ومجالات التعاون المختلفة، وفي سبيل ذلك خضعت الدول الأفريقية إلى تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعايشه تلك الدول، (Ayoob, 2011, p. 281) كما اشتملت هذه الدساتير على وجود فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية كما هو منصوص عليها وبين الممارسات الواقعية، ومع تعاضل المشكلات السياسية لتلك الدول بات من المؤكد أن أي تحرك جاد نحو الإصلاح، ينبغي أن يتم من خلال المراجعة أو التعديل أو إعادة صياغة الدساتير مع وجوب مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية الأفريقية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية. (حمروش، 1981، الصفحات 85-86)

* عدم الاستقرار السياسي: لقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاضل المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلات الانقلابات العسكرية أو الصراعات والحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان، أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والمشكلات مع العالم الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي، والتي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد، والتي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد، إضافة إلى ادعاءات الثورة غير المنتهية (Unfinished African Revaluation، Parr, Ashwill, Chiappa, & Messineo, 2011, pp. 12-13) فقد اتسمت النظم الإفريقية بالطابع الراديكالي ومحاولة إيهام الشعوب الإفريقية بمفاهيم الأزمة الدائمة والعدو الخارجي والاستعمار الجديد، وهو الأمر الذي أسهم في اعتلال النظم السياسية الإفريقية، نتيجة الإسراف والاستنزاف للموارد في استيراد الأسلحة وتكديسها، والدخول في مغامرات عسكرية داخلية أو مع الدول المجاورة، وهو الأمر الذي ساعد أيضا على حالة عدم الاستقرار السياسي، والتشجيع لتدخل العسكريين في الحياة السياسية، وتزعمهم للانقلابات العسكرية. (Pollard & Godwin, Conference report: Conflicts and Human Security in West Africa, 2004)

* تنامي أزمة الشرعية: تميزت الشرعية في نظم أفريقيا لما بعد الاستقلال بأشكال السطوة والرهبة تحت غطاء القوانين المكتوبة والشعارات والرموز الوطنية والدساتير الاشتراكية.

ومن الواضح أن الأنظمة الحاكمة السلطوية في أفريقيا ظلت تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة تصل في بعضها إلى مستوى الأزمة الحقيقية، وتتجسد في فقدان الثقة بين المواطنين الأفريقيين وتلك الأنظمة، وانعدام الثقة والمصادقية في قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات

الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي دفع بالعديد من هذه الأنظمة غير الشرعية، أو التي انتفت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية إلى تعليق الدساتير واللجوء إلى العمل بالأحكام العرفية. (Martin, 1991, pp. 21-25)

* أزمة الاندماج الوطني: وتتمثل أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا في عجز النظم السياسية الأفريقية عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع، على نحو يؤدي إلى خلق ولاء وطني عريض يفضي إلى التماسك الوطني، وتبدو أزمة الاندماج الوطني واضحة حين يظهر النظام السياسي عاجزا عن بناء الدولة الوطنية. (Moffa, 1996, pp. 101-108)

لقد عجزت النظم الأفريقية عن إدارة هذه الأزمة، إما لفساد هذه النظم وتحيزاتها لجماعة إثنية على حساب أخرى مما أضعف قدرتها التوزيعية، وإما لاتساع مساحة أقاليم العديد من الدول، وضعف قدرة تغلغل النظام، وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها، أو نتيجة لتداخل الجماعات الإثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل الشعب مثل أفريقيا الوسطى، رواندا، مالي، السودان ... (Pollard & Odo, Conference report: Conflicts and Human Security in West ... Africa, 2004, p. 88)

ب- أسباب سوسيو اقتصادية:

استمر الفشل الاقتصادي على مستوى الدول الإفريقية في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية ليمثل أحد الظواهر التي تميز تلك الدول، وإذا كان العقدين الأولين بعد الاستقلال قد شهدا معدلات نمو تتراوح بين 6 إلى 8 في المئة، فقد تدهور الوضع الاقتصادي مع مطلع الثمانينيات ليصل المعدل إلى 2.3 في المئة، واستمر ذلك التدهور ليصل إلى الصفر أو بالسالب مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وهو الأمر الذي أضفى بعدا خطيرا وحيويا على حالة البؤس والمعاناة الإنسانية للشعوب الإفريقية. (درامي، 2003، صفحة 55)

ويقترن أيضا بحالة التردّي الاقتصادي للدول الإفريقية تلك، استمرار معدلات نمو السكان بمعدلات عالية بلغت حوالي 2.6 %، بالإضافة إلى ارتفاع معدل ديونها الخارجية وفوائدها من 176 مليار دولار عام 1982 إلى 296 مليار دولار مع نهاية القرن الماضي، (Boukrami, 1986, p. 17) وهو الأمر الذي زاد من أعباء ومعوقات التنمية الاقتصادية، وأسهم في إحداث الفشل الاقتصادي، حيث باتت مطالب السكان متعاظمة، ولم يواكب ذلك تحسن في مستوى المصادر والمدخلات، وهو الأمر الذي يعطى بعدا جديدا للأزمة في القارة الأفريقية، وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى إعطاء الفرصة للدول والمؤسسات النقدية المانحة إلى وضع الشروط للحصول على الأموال والمساعدات، ومنها ضرورة التحول الديمقراطي وتبنى سياسات رأسمالية كبرامج التكيف الهيكلي. (Gibson, 2004, p. 14)

2- الأسباب الخارجية:

لقد كان لسياسات الدول الكبرى وتحولات النظام الدولي، وكذا ظهور المشروطية كبند رئيسي في مؤسسات التمويل العالمي أثر بالغ في تسريع التحولات السياسية وقبول النخب الحاكمة بالعديد من

المطالب الشعبي، (Ibrahim, 1999, p. 190) خصوصاً وأنها اشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية، إذن فمنذ انتهاء الحرب الباردة من ناحية، وتعاظم العولمة من ناحية أخرى، فإن الغرب قد سعى لفرض أيديولوجيته الرأسمالية فرضاً على الدول الأفريقية فيما بات يعرف بالحكم الصالح، والتكيف الهيكلي. (المغربي، 2003، صفحة 34)

توضح مختلف التفسيرات بشأن النزاعات المجتمعية الاثنية في أفريقيا أنها كانت نتاجاً لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وليس معنى هذا أن نقلل من الأهمية السياقية للعوامل الخارجية؛ فالتحولات الأفريقية ظهرت حينما اجتاحت المظاهرات الحاشدة شرق أوروبا خلال 1989، وبالتالي أثرت هذه الثورة أو الموجة الديمقراطية على حجم تدفق المطالب السياسية نحو الإصلاح والتغيير، إضافة إلى ضغط الدول المانحة والمؤسسات المالية العالمية على الحكومات الإفريقية من أجل الشروع في هندسة دساتيرها وإجراء إصلاحات اقتصادية ليبرالية كبرى، ولكننا نقول أن العوامل الخارجية هي عوامل معجلة وليست سببية، فنحن نتفق مع تقييم "لويثال" لأمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا أنه "في حين يمكن للعوامل الدولية أن تشحن البيئة الداخلية وتكون سبباً في النزاعات المجتمعية، فإن المشاركين الأساسيين والمؤثرات الغالبة كانت محلية في كل حالة"، وبالمثل فإننا نقرّ بأن النزاعات المجتمعية الاثنية وردّ الفعل الحكومي تشكله عوامل الأزمة المجتمعية والسياسية الاقتصادية أكثر من أي سبب آخر، وهو ما يفسر تتابع موجات النزاع المجتمعي الاثني في أفريقيا بين نظم فقيرة سارعت للإصلاح في بداية الموجة نظراً لنقص الموارد الاقتصادية للنظام مثل نموذج بنين، ونظم ماطلت وسائرت ضغوط الإصلاح نظراً للإمكانات الاقتصادية الهائلة لهذه النظم مثل، نيجيريا، كوت ديفوار (McGowan, 2005, pp. 08-13).

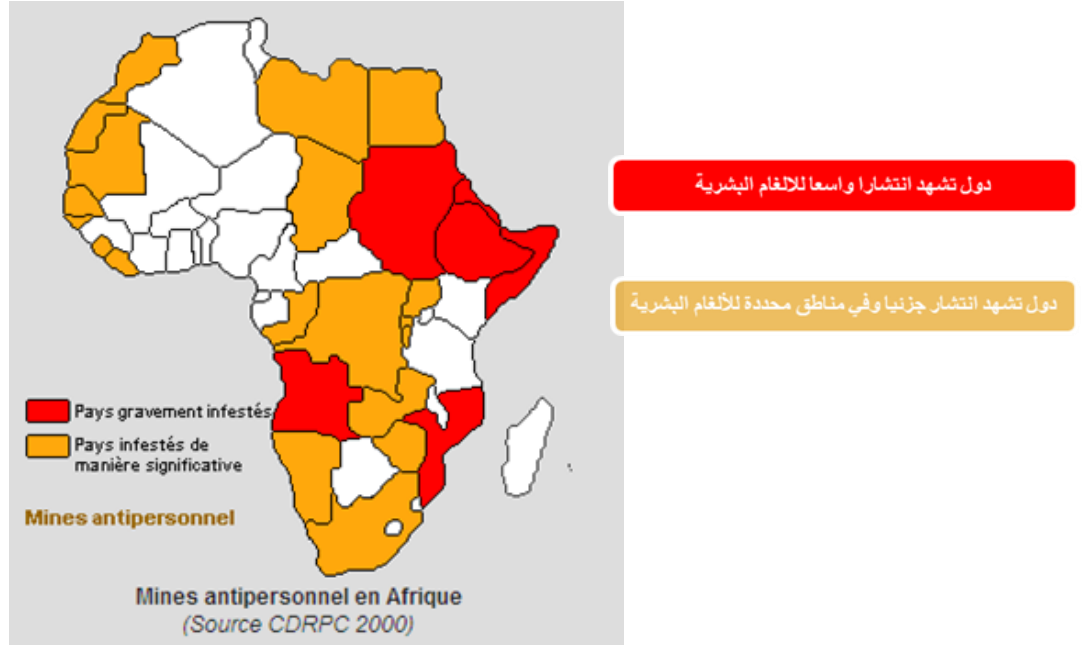
2- عوامل النزاعات المجتمعية الاثنية في افريقيا وخصائصها:

تعدد العوامل التي ساهمت في استدامة ظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية في افريقيا، وتزيد أهميتها في كل المقاربات والأطر التحليلية باعتبارها الحلقة الرئيسية التي يمكن المراهنة عليها للحد من ظاهرة النزاعات المجتمعية وكبح انتشارها، خاصة إذا سلمنا بصعوبة التعامل مع أسباب الظاهرة كمنطلق للمعالجة، إذ لا يعقل مثلاً إعادة تقسيم نظم القارة بناء على القوميات الموجودة، كما يستحيل القضاء على الفقر في ظرف قياسي، بالمقابل يمكن احتواء الظاهرة بإعادة هندسة الدساتير والتأسيس لعدالة اجتماعية، والحد من التجارة غير الشرعية للسلاح، ونشر ثقافة التسامح وتجريم الماضي، وبناء على ذلك تحضى العوامل المسؤولة عن ظاهرة النزاعات المجتمعية بأهمية بالغة لأنها تجسد خصوصية الظاهرة من جهة، ومشاريع الحلول الممكنة لمعالجتها وتجاوز آثارها، ويمكن اهم هذه العوامل فيما يلي:

1- التجارة غير الشرعية للسلاح: إن التاريخ السياسي والأمني للعالم المعاصر يؤكد بشدة أن التسليح النووي لم يكن مصدر التهديد الوحيد لأمن الشعوب والأوطان، إذ شكلت ولا تزال ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية، كالسلاح الخفيف، والألغام البشرية، المهدد الرئيسي لأمن الإنسان يومياً، "أنظر الخارطة رقم (02) خاصة

في مناطق النزاعات، أين يسهل على الإجرام المنظم تسويق هذه الأسلحة نظرا لتزايد الطلب عليها، وضعف المراقبة الدولية لها. (BAER, 1996, p. 324)

الخارطة رقم "02" الألغام البشرية في أفريقيا



المصدر: Centre de documentation et de recherche sur la paix et les conflits 2000

وتوضح التحديات الجديدة على الأمن القومي والدولي أهمية السلاح الخفيف في بدء ومواصلة وتأزم النزاعات، إذ أن فشل المجموعة الدولية في نزع تسليح الجماعات شبه العسكرية الرواندية في الزاير سابقا داخل مخيمات اللاجئين، شجع الحكومة الرواندية على دعم الجماعات المعارضة لحكم موبوتو MOBOTU، ومكّن ذلك هذه الجماعات من لعب دور في الحرب الأهلية الزائيرية 1996/1995 وتدفق السلاح يحتم إيجاد تعاون جهوي ودولي للتحكم فيه، والهجوم على إشكالية التزود به، أي وضع حد للمتاجرة بالأسلحة، وفي سياق متصل تم في الحرب الأهلية بموزنبيق استيراد أكثر من 6 ملايين قطعة سلاح في معظمها بطرق غير شرعية، ولكن بعد انتهاء الحرب والتدخل الأممي لوقف إطلاق النار لم يتم مصادرة إلا 190 ألف قطعة، فيما بقيت البقية من السلاح مخبأة داخليا، ولاقى عدد كبير منها طريقه عبر الحدود إلى جماعات أخرى من دول الجوار. (Bah, 2004, p. 13)

تعد التجارة غير الشرعية للسلاح في إفريقيا أحد الحلقات الرئيسية المفسرة للتفاعلات غير الرسمية في النظم الإفريقية، إذ تعتمد الحركات والفصائل والمليشيات المعارضة والمتمردة إلى شراء السلاح أو مقايضته بالثروات والمعادن النفيسة كالألماس والذهب والفضة وحتى الثروات الحيوانية مثل العاج وجلود الحيوانات، وهو ما من شأنه إهدار الثروات الطبيعية لهذه الأمم على نطاق واسع، (Pollard & Odo, 2004, pp. 87-92) خاصة في ظل غياب أي رقابة على الأقاليم التي تسيطر عليها الجماعات المتمردة، ولعل هذا ما دفع مجلس الأمن إلى استصدار القرار رقم 1298 في ماي 2000 والتي يمنع تصدير السلاح لكل من أثيوبيا وأريتيريا، ثم في قرار لاحق تحت رقم 1306 يحظر ويمنع تجارة الألماس في سيراليون للعلاقة الوطيدة

لهذه التجارة بتسلح الجماعات والميليشيات المتمردة، (Chataigner, 2005, p. 64) إضافة إلى ذلك تعرف الأقاليم الإفريقية انتشارا واسعا للألغام البشرية والذخيرة والأسلحة الخفيفة والصغيرة، مما يهدد سلامة وأمن المواطنين، وهو ما تُبَيِّنُه كل من الخارطة رقم 05 والجدول الموالي رقم 04.

جدول رقم 01 عدد الأسلحة والذخيرة المصادرة في عملية "رثال" في مناطق النزاع بأفريقيا

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	الأسلحة المصادرة
2246	1380	1532	2314	4388	5683	488	1127	أسلحة صغيرة وخفيفة
4	46	51	28	410	362	577	95	ألغام أرضية مضادة للأشخاص
1200000	177000	85112	108937	155314	3000000	136639	23531	الذخيرة

المصدر: (Bah, 2004, p. 19)

2-عسكرة المعارضة السياسية في أفريقيا.

لقد شهدت إفريقيا عسكرة مبكرة للعلاقات المدنية، نجم عنها ضعف جلي وواضح في فاعلية الحكم المدني، الذي افتقر إلى مؤسسات قوية وجهاز إداري قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية، وهو ما يفسر النمط الانقلابي الذي ميز العديد من النظم الإفريقية، كما أن تاريخ العلاقات المدنية العسكرية في أفريقيا منذ الاستقلال أكد مبدأ التوظيف السياسي للجيش الوطنية، وهو الأمر الذي جعلها أداة لتحقيق غايات محددة مثل قمع المعارضة، أو حشد التأييد السياسي للنظام الحاكم. (حمروش، 1981، الصفحات 86-58)

تقتضي الأعراف والتشريعات الحديثة، والثقافة السياسية المدنية، أن تضطلع المعارضة بدور الوساطة بين الشعب والسلطة السياسية عن طريق التعبير عن المطالب والمصالح بالطرق السلمية عبر قنوات مؤسسية، أو عبر أساليب مضبوطة ودستورية، كالمظاهرات والمسيرات السلمية والإضرابات، لكن اللات للفظ للنظر في النظم الإفريقية ذات التجربة الحديثة في التنظيم السياسي، هو تفضيل المعارضة للخيار العسكري في التعبير عن مطالبها، في مقابل تراجع آليات التسوية السياسية السلمية، كالتفاوض والوساطة، وهذا ما يظهر بجلاء في؛ مالي، وأفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ونيجيريا، وكينيا، والكاميرون. (McGowan, 2005, p. 09)

لقد باتت صعوبة مراقبة الأسلحة والذخائر في أفريقيا تأخذ أبعادا متعددة أكثر خطورة، نتيجة للعديد من النزاعات الداخلية المدمرة التي تشهدها هذه الدول، (Craft & Smaldone, 2002, pp. 693-694) ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية تسببت الحرب التي اندلعت في الجمهورية في 1996، في زيادات

معتبرة في حجم الأسلحة داخل البلاد، وأودت حسب المعدل المتوسط إلى مقتل 2600 ضحية يوميا، وفي الصومال ازدادت الانقسامات وأصبحت الوضعية أكثر صعوبة في البلدان المجاورة، وفي منطقة البحيرات الكبرى تمتلك أوغندا مصنعا صينيا للأسلحة، يفترض أن يكون الممون الرئيسي للمجموعات القتالية المحلية، (Bah, 2004, p. 12) إلا أن العديد من التحقيقات كشفت أن القدرة الإنتاجية لهذا المصنع لا تعكس حقيقة التسلح الفعلي في الإقليم، وكشفت الدراسات عن وجود دعم أمريكي جنوب أفريقي، وبلجيكي، وإنجليزي فرنسي بالمنطقة .

إن أهمية قضية عسكرة المعارضة تكمن في حجم هذه الأسلحة والذخائر التي تقدر بـ 100 مليون قطعة في أفريقيا من بين 500 مليون قطعة موجودة في العالم، إضافة إلى استخدامها من قبل مجموعات معروفة بهشاشتها كالأطفال الجنود، إضافة إلى المتاجرة بها بطريقة غير شرعية، مما يجعل رقابتها أمرا في غاية الصعوبة (Craft & Smaldone, 2002, p. 694).

لقد ساهم التفشي الواسع لثقافة العنف والعنف المضاد في النسق الفكري والعقدي للنخبة في أفريقيا، من الانتشار الواسع للأسلحة في أوساط المعارضة إلى درجة دفعت بالعديد من المختصين في الشأن السياسي الإفريقي كـ "روبرت جاكسون" الذي قام بزيارة مناطق الصراعات الملتهبة في غرب أفريقيا، بوصف الوضع "بالفوضى القادمة"، لأنها تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيارا تاما لمؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الفوضى والجريمة وانهيار حكم القانون.

على الرغم من أن الحلول العسكرية بالنسبة للمعارضة تعد أكثر الخيارات تطرفا وتكلفة في مواجهتها للسلطة، إلا أن تفاعل مجموعة من العوامل أبرزها العامل الخارجي، ساهمت في إعاقة القنوات السلمية وأجبت الصراعات لدرجة الانفجار . (Pollard & Odo, 2004, p. 88)

علاوة عن ذلك أصبح المتغير الديني في النسق الاجتماعي والسياسي في إفريقيا أحد العناصر الأساسية التي تصنع الواقع والمستقبل الإفريقي اجتماعيا سياسيا أمنيا وحتى اقتصاديا، ولأكثر من عقد من الزمن ذهبت الحكومات الإفريقية إلى تفضيل الحلول الأمنية والعسكرية لمواجهة وحسم التشدد الديني التي اتخذت من العنف طابعا له، ولعل أكبر تحد في القارة هو تحدي الحكومة النيجيرية في مواجهة تنظيم بوكو حرام المتطرف الذي يسعى إلى التأسيس لدولة منفصلة، وسط رفض الحكومة النيجيرية أي تدخل خارجي من قبل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، "الإكواس" أو الاتحاد الإفريقي، ويعتبر المتغير الديني أحد الركائز المحورية في المشهد السياسي وحالات اللاستقرار التي تعرفها إفريقيا مثل الفوضى التي تعرفها كل من الصومال ومالي والكاميرون، ومصر وخلاصة القول أن عسكرة الجماعات السياسية كانت واحدة من أهم العوامل المسؤولة عن حالات عدم الاستقرار والانقسام والتشرد، وهو ما أفشل مساعي التنمية والبناء الديمقراطي . (McGowan, 2005, p. 07)

3- أثر الثقافة السياسية على السلوك السياسي في إفريقيا:

يعرف "لوسيان باي" Lucien Pye و"غابريال أmond" Gabriel Almond الثقافة السياسية على أنها مجمل القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية، فمجموع الأفكار والآراء

والمعتقدات والمشاعر للأفراد هي مكونات ثقافتهم السياسية، (Almond & Verba, 1963, pp. 89-95) وقد ميّز "ألموند وفيربا Almond & Virba بين ثلاث أنواع من الثقافة السياسية هي :

- الثقافة المحدودة: تكون الحكومة مركزية وأفراد الشعب لا يعنهم ما تتخذه من سياسات.
- ثقافة سياسية تابعة: يشعر في ظلها الأفراد بأنهم رعايا وتابعون للحكومة.
- ثقافة مشاركة: يؤثر من خلالها المواطنون في سياسات الحكومة ويتأثرون بها، تزدهر هذه الثقافة في ظل الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

تفترض إستراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنظر إلى عملية الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية، سياسية، سلمية، قاعدتها التوافق والتراضي، من هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية تعيد تعريف السياسة بعيدا عن أدبيات ربطها بالحرب والسلم، وبعيدا كذلك عن التفرد والاحتكار. وطبقا لمدخل الثقافة السياسية فإن الاتجاهات تتكون في صورتها العامة حول عدد كبير من الأمور التي تؤثر على أداء النظام السياسي، وأهم هذه الاتجاهات وأكثرها تأثيرا هو شعور المواطنين نحو وطنهم ودرجة إحساسهم بالانتماء إليه، فمن المشاكل الأساسية التي تواجه النظم السياسية الإفريقية تبرز صعوبة خلق نوع من الانتماء القومي لدى مواطني هذه الدول الإفريقية، يتجاوز ويتعدى الشعور بالانتماء القبلي أو الإقليمي أو الطائفي، أو العائلي، إلى جانب هذا الشعور العام بالانتماء القومي والهوية القومية، توجد كثير من الاتجاهات السياسية التي تركزها الثقافات السياسية في أفريقيا، والتي يحملها الأفراد اتجاه نظمهم السياسية، مثل شعور شرعيته أو عدمها في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، وهذا يعتمد بالتالي على توجهاتهم اتجاه الشكل الدستوري في بلدهم بما يحتويه من وظائف وإجراءات ومؤسسات حكومية مختلفة.

كذلك فإن المشاعر التي يحملها المواطنون في النظم الإفريقية على اختلافها اتجاه سلطات اتخاذ القرارات السياسية ذاتها طالما حددت مستوى ونمط هذه الثقافة، ما يفسر بالمقابل ضعف الشرعية في النظم الإفريقية وتكرر الانقلابات، وهشاشة الاستقرار والتنظيم في العديد من الأقاليم ك: مالي، النيجر، أفريقيا الوسطى (Baboucarr & Bosco, 2011)

يرى كل من "ألموند وباول" في كتابهما السياسات المقارنة أن أفضل طريقة لدراسة الثقافة السياسية الإفريقية هي النظر إليها على أنها خليط من عناصر متضاربة، وأهم تناقضاتها هي تلك القائمة بين أنظمة القيم الغربية التي أدخلتها الدول الاستعمارية والكنيسة الانجيلية المسيحية، إضافة إلى الاتجاهات الثقافية الإفريقية المحلية ممثلة في الباتريمونيالية والقبلية. (Skinner, 1998, pp. 17-25) وفي معرض تحليلهما عن الثقافة السياسية الإفريقية ومحاورها الكبرى يرى "ألموند" أن هذه الثقافة تضمنت نظرة السياسة وقيمتها، خاصة بالتوافق والانسجام الاجتماعي، وصيغة خاصة تجمع بين العوالم المادية وغير المادية، ونظرة إلى المجتمع على أساس أنه جزء لا يتجزأ من سلسلة كبيرة، تضم أرواح السلف والأجيال القادمة، وهو ما يتعارض كليا مع الثقافة الغربية المادية والعقلانية، كما ترى الفلسفة السياسية الإفريقية أن القيادة تجسد حيوية المجتمع. (ألموند وبنغهام، 1998، صفحة 910)

بالمقابل ترى أغلب دراسات الثقافة السياسية في إفريقيا أن للدين دور محوري يتسع باستمرار في الثقافة السياسية (ألموند و بنغهام ، 1998، صفحة 910) خاصة في الأنظمة التي تنتشر فيها العقيدة الإسلامية إلى درجة أن التماثل الثقافي العرضي في العديد من النظم السياسية الإفريقية كان يسمو على سمات الثقافات الخاصة بالجماعات العرقية، إضافة إلى الدين كانت هذه التماثلات ترتبط بشكل خاص بقيادة سياسيين، من أمثال؛ سنجور، وكوامي نكروما، ونيريري، وفلاسفة من أمثال ويلي أبراهام من غانا، وجوزيف كيريو من بوركينافاسو، وجون مبيتي من كينيا، هذا التماثل الثقافي وقوته في شبكة الثقافة السياسية جسده قوة الحركات الإسلامية الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منذ سبعينيات القرن العشرين، بدأ باغتيال الرئيس المصري "أنور السادات" في 1981، مروراً بالتحول السياسي في الجزائر، في مطلع التسعينيات، بقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكذا المواجهات التي حدثت في نيجيريا بين قوات الأمن و طائفة الميتاتسين Maitatsine وغومي في 1985، وكادونا في 1982، وكانو في 1980، ومايدوجوري في 1982، ويولا 1984، وذهب ضحيتها آلاف الأرواح إضافة إلى الجماعات الإسلامية الانفصالية في مالي، وجماعة "بوكو حرام" وكلها تجسيد لدور الدين في بلورة نمط معين من الثقافة السياسية الإفريقية. (Colombo, 2012, pp. 25-35)

علاوة على المعتقد والنسق الفكري يرى "ليبست" و"كوترايت" أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في تحديد نمط التوجهات والشعور، وإدراكات المواطنين اتجاه القضايا الكبرى، ففي الواقع الأفريقي تتذيل النظم السياسية تصنيف الدول والأقاليم من حيث المستوى المعيشي والتعليم، وعليه يكون من المنطقي جداً وجود ثقافة سياسية مغايرة عن تلك التي تشهدها النظم المتقدمة، ففي دراسة لـ"كوترايت" أطلق عليها معادلة التفاؤل في سنة 1979، يرى أن الديمقراطية والثقافة التشاركية في الحقيقة ما هي إلا متغير تابع لارتفاع المستوى المعيشي وزيادة معدلات التحضر والتمدد، وتدني مستوى الأمية، وارتفاع نسبة التعليم، وتطور تقنيات وأساليب الاتصال.

وفي مستهل بحث ارتباط المستوى المعيشي بنمط الثقافة السياسية السائد في نظم إفريقيا، كان لزاماً الوقوف على جملة بيانات محورية، إفريقيا حالياً تتكون من 53 دولة، وهذا الرقم يرسم صورة التجزؤ والتفكك والتمزق السياسي، وفي إفريقيا اليوم يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 140 حالة لكل 1000 طفل، كما أنّ معدل الحياة المتوقعة عند الولادة لا يتجاوز 54 عاماً، ويحصل 58 % فقط من السكان على مياه نظيفة، ويصل معدل الأمية بين السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 عاماً 41 % . (تركمان، 2007) على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية، إلا أن أفريقيا لا تزال هي الأكثر فقراً وتخلقاً بين قارات العالم. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي قد تشمل انتشار الأمراض القاتلة والفيروسات ولا سيما فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز والملاريا، فضلاً عن الحكومات الفاسدة والتي غالباً ما ترتكب انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان، وكذلك فشل في التخطيط المركزي، وارتفاع مستويات الأمية، وعدم الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، والصراعات القبلية والعسكرية المتكررة (بداية من حرب العصابات إلى الإبادة الجماعية)، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2003 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، فإن الدول

الخمس وعشرين الأقل من حيث الترتيب (من الدولة الواحدة والخمسين بعد المائة إلى الدولة الخامسة والسبعين بعد المائة) هي دولٌ أفريقية. وتتأثر نسبة كبيرة من سكان القارة الأفريقية بالفقر والامية وسوء التغذية وعدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي

وبناء على ذلك فإنه كان جد منطقي أن تتميز الثقافة السياسية في أفريقيا بثقافة سياسية ضيقة حيث لا توجد أدوار ووظائف متخصصة، بمعنى أن رئيس المجتمع القبلي مثلاً "شيخ القبيلة، أو القائد" يقوم بأداء أدوار سياسية ودينية، واجتماعية مختلفة، دون أن يكون لديه تمييز واضح ومحدد بين هذه الأدوار والنشاطات. (Skinner, 1998, pp. 19-20) فالفرد في مثل هذه الثقافة لديه معلومات ومدارك ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي، أما إدراكه ووعيه بنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح، وبذلك فإن إدراكه لجوانب مختلفة للنظام، هو إدراك بسيط ومشوش.

مع ذلك يشير كل من "ألموند وفيريا" إلى عدم ثبات الثقافة السياسية، وإمكانية تحولها إذ شهدت العديد من المنظمات السياسية في أفريقيا كـ"تونس، مصر، ليبيا، المغرب، جنوب أفريقيا، كينيا، بوركينافاسو..." حراكاً لافتاً في الفضاء العمومي يُفسّر في تحول الثقافة السياسية ممثلاً في جملة من المؤشرات أهمها:

1- التحرك الشعبي أصبح يعبر عن مجموعة من "القيم الإنسانية الكونية": الحرية السياسية، المواطنة، حق التقرير الشعبي، الانفتاح على الجميع، الكرامة، المساواة، العدالة، جنبا إلى جنب مع تطلعات برزت مع المرحلة الانتقالية مثل الأمن والاستقرار. (نور، 2006، الصفحات 87-89)

2- تجسدت هذه الثقافات السياسية في أشكال جديدة من المشاركة السياسية تبناها فاعلون كان حضورهم أقل وضوحاً في المشهد السياسي السابق، مثل الشباب والنساء، والفئات المنتمية للمناطق الهامشية (Seidman, 1999, pp. 290-291).

3- عدم اللجوء إلى العنف ليس مبدأ مطلقاً بل هو مشروط بالإمكانات السياسية المتاحة لكل حركة احتجاجية، ومع ذلك فميزة السلمية الأخلاقية والمعنوية سمة كانت غالبية بدرجة كبيرة، حيث أبدت الحركات السياسية نضجاً وتنديداً واضحاً للعنف والعنف المضاد، وهو ما أكسبها صدى إقليمي ودولي واسع. (Udogu, 1999, pp. 804-805)

4- خلق الحشد الاحتجاجي فرصاً لبناء علاقات تضامنية سياسية جديدة، من خلال التركيز على المطالب التوافقية وتجاوز السياسات الطائفية للأنظمة المفتقرة للشرعية. (Gibson, 2004, p. 10)

الخاتمة:

لقد اتفقت أغلب الدراسات السياسية في مجال السياسات المقارنة، على وحدة المحددات التي تحكم ظاهرة النزاعات المجتمعية الاثنية في النظم الإفريقية، فعدا ظاهرة الانقلابات والحروب الأهلية، شكّل السياق التاريخي بما كان حافلاً من محطات بارزة في مسار تشكل الدولة الوطنية في أفريقيا مرجعاً أساساً لتفسير القواسم المشتركة لنظم القارة، حيث يرى أغلب الباحثين أن الأزمات التي تعاني منها الدول الإفريقية بوجه عام، وخاصة منها النزاعات المجتمعية الاثنية لا تعود إلى أسباب ظرفية، أو آنية، وإنما ترجع بشكل

كبير إلى فترة الاستعمار الأوروبي لهذه القارة. وقد كان تقسيم الدول الأوروبية لإفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر هو ذروة الحركة التي بدأت منذ القرن الخامس عشر، حيث استولت أوروبا على القارة بأكملها تقريبا في عملية ناجحة، وقد خسرت الدول الإفريقية السابقة على عهد الاستعمار حريتها وأصبحت القوى الاستعمارية هي التي تحدد طريقة حكم المجتمع وقوانينه، وأصبح لكل كيان استعماري في القارة اسم محدد، وحدود مرسمة، وعاصمة وسلطة مركزية، ولغة رسمية هي لغة الدولة المستعمرة، وظهر في إفريقيا حوالي 48 كيانا مستقلا من بين آلاف الكيانات الصغيرة التي كانت موجودة قبل الاستعمار، وكانت الحدود في كثير من الأحيان غير منطقية رسمتها القوى الاستعمارية المتنافسة أو باتفاق فيما بينها، كما ظهرت مؤسسات أعلى من السلطات التي كانت قائمة على أسس عرقية أو قبلية مثل الجيش والشرطة والحكومات المركزية، وكان هدف المستعمر من وراء ذلك هو خلق الصراعات والنزاعات بين مختلف القبائل والأعراق، وتقوية النزعة القبلية والعرقية في أذهان أفرادها، ليصبح الولاء القبلي أو العرقي أسبق من الولاء إلى النظام أو الدولة، وخلق بذلك أزمة أخرى هي أزمة الهوية.

لم تشهد إفريقيا بعد الاستقلال جهودا حقيقية لتغيير نظم الحكم في أغلب دولها، فالحكام عادة ما كانوا يرفضون التنازل عن السلطة واستخدموا الجيش في توطيد مراكزهم، وأصبحت الضغوط السياسية هي الغالبة عوض الأسلوب الديمقراطي في الحكم، بل وظهر نوع من الحكام والرؤساء حكموا مدى الحياة، حيث كانت الفكرة السائدة القائلة أن أحسن تعبير عن الديمقراطية التقليدية في إفريقيا، والتي هي الديمقراطية الإجماعية على المستوى السياسي، هي الاعتماد على الحزب الواحد الذي يتمتع بالعديد من المزايا، أهمها تجنب المناقشات الطويلة والانشقاقات والاضطرابات، التي تشكل عائقا في وجه الوحدة الوطنية، والنضال ضد التخلف الذي يتطلب توحيد الصفوف، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، بتخفيف الضغوطات الاجتماعية وتعبئة الطاقات بدلا من تشتيتها في الصراعات الحزبية العقيمة، لكن مسارات التنمية السياسية التي باشرتها النظم الإفريقية لم تكن لتبقى بعيدة عن تأثيرات الضغوطات والتأثيرات الخارجية، حيث ترافقت الإخفاقات الداخلية، مع مستجدات البيئة الخارجية، التي فرضت ضرورة التحول نحو التعددية والانفتاح السياسي، مما جعل النظم الإفريقية أمام أوضاع وتحديات جديدة تختلف تماما عن سابقتها، إذ زاد الوضع الجديد من تكريس الانشقاقات والانقسامات، وبالمقابل زادت الحروب الأهلية بدل تراجعها، وفي السياق ذاته عرفت القارة المزيد من الانقلابات العسكرية، والمزيد من الاحتجاجات عقب كل انتخابات، والمزيد من مظاهر العنف والإرهاب، والمزيد من التراجع في معدلات التنمية، بالقدر الذي فرض على المختصين في الشأن الإفريقي ضرورة البحث عن أطر تحليلية، ومقاربات نظرية جديدة، تتناسب مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنموذج الإفريقي، والبحث عن معادلات جديدة للتنمية والاستقرار، على غرار معادلة "كوترايت". Cutright

لقد تبين من خلال الدراسة مدى تعدد المؤثرات والمتغيرات المحيطة بالنزاعات المجتمعية الاثنية في إفريقيا، فعلاوة عن المحددات والمتغيرات الداخلية والتي تمثلت في الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية، والتعدد الإثني والعرقي، والنظام الاقتصادي، ومكانة المؤسسة العسكرية، وصراع النخب والجماعات،

والبعد التاريخي، تبين من خلال الدراسة أن البيئة الخارجية هي الأخرى تشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات الهامة مثل السياسة الخارجية للقوى الكبرى، تحول النظام الدولي، حراك المجتمع المدني العالمي، التطور التكنولوجي للأساليب الاتصالية، دور مؤسسات التمويل العالمي، التي تبين أنها وإن لم تكن ذات علاقة مباشرة بالتحولات ومسارات العملية السياسية في نظم إفريقيا، إلا أنها كانت على علاقة كبيرة فيما يخص تسريع التحولات وكذا تأجيل أو حسم العديد من الصراعات الداخلية مثل الحرب الأهلية الأنغولية، أفريقيا الوسطى، بوركينا فاسو، مالي..

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- أحمد وهبان. (2007). *الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية*. الاسكندرية: اليكس لتكنولوجيا المعلومات.
- بكاري درامي. (جويلية، 2003). آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا. *السياسة الدولية*، 38(153).
- عبد الله تركماني. (30 08، 2007). *جدل التنمية و الديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا*. تم الاسترداد من [Http://www.thissyria.net/2007/08/30/writers/02.htm#top](http://www.thissyria.net/2007/08/30/writers/02.htm#top)
- عصام نور. (2006). *دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- غابريال ألموند، و باول الابن بنغهام . (1998). *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر*. (هشام عبد الله، المترجمون) الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع..
- محمد زاهي بشير المغربي. (2003). *جدلية الديمقراطية والتنمية في إفريقيا*. دراسات (15).
- مولود حمروش. (1981). *الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

باللغات الأجنبية:

- Almond, G. A., & Verba, S. (1963). *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton: Princeton University Press.
- Ayoob, M. (2011). state making, state breaking, state failure. Dans E. McCandless, & T. Karbo, *Peace, conflict, and development in Africa, a reader*. Switzerland: University of peace.
- Baboucarr, J., & Bosco, V. (2011). United Nations- African Union Cooperation in conflict prevention and mediation. Dans R. D. Sharamo, & C. Ayangafac, *The State of Human Security in Africa: An assessment of institutional preparedness*. Addis Ababa: the Institute for Security Studies.

- BAER, A. (1996, juin). Pas assez d'eau pour tous. *Revue internationale des sciences sociales*(148).
- Bah, A. M. (2004). *Toward a regional approach to human security in southern Africa*. Canada: center for international relations, Queens University.
- Boukrami, S. (1986). *les mécanismes monétaires et financiers internationaux*. Alger: E.N.A.P.
- Chataigner, J. M. (2005). *L'ONU dans la crise en Sierra Leone : les meandres d'une négociation*. France : Karthala editions.
- Colombo, S. (2012). The Islamist Trajectory: From Repression to Participation. Dans S. Colombo, P. Caridi , & J. Kinninmont, *New Socio-Political Actors in North Africa: A Transatlantic Perspective*.
- Craft , C., & Smaldone, J. (2002). The arms trade and the incidence of political violence in sub-saharan Africa 1967-1997. *Journal of peace research*, 39(06).
- De la Maisonneuve, E. (1997). *La violence qui vient, essai sur la guerre moderne*. paris: Alea.
- DERRIENNIC, J. P. (2001). *les guerres civiles*. Paris: Presses de sciences po.
- FOREST, D. (2004). Causes et motivation de la guerre civile au Liberia 1989-1997. *Essai de la maitrise en relations internationales*, . Quebec, université Laval , Canada: Institut Québécois des hautes études internationales.
- Gibson, N. C. (2004). Africa and globalization: marginalization and resistance. *Journal of Asian and African Studies*, 39(1-2), 1-28.
- Ibrahim, J. (1999). Transition et siccessions politiques au Niger. Dans M. C. Diop, & M. Diouf, *Les Figures du Politiques en Afrique : des pouvoirs Hérités aux pouvoirs élus*. Paris: Karthala et CODESRIA.
- kkkk .(5555) .uuuu .
- Martin, D.-C. (1991, Octobre). Le multipartisme, pour quoi faire?, Les limites du débat politique: Kenya, Ouganda, Tanzanie, Zimbabwe. *Politique Africaine*(43).
- McGowan, P. J. (2005, October). Coups and Conflict in west Africa 1955-2004. *Armed Forces and Society*, 32(01).
- Moffa, C. (1996, Juin). L'Ethnicité en Afrique: l'implosion de la "question nationale" après la décolonisation. *Politique Africaine*(66).
- Nathalie LABONTE .(2006) .Mémoire présenté à la faculté des études supérieures de l'université Laval dans le cadre du programme de maitrise en études internationales pour l'obtention du grade de maitrise en études internationales pour l'obtention du grade de maitre ès arts (M.A) ., *La guerre civile en Côte d'ivoire, L'influence des facteurs* ., Québec ,université Laval , Canada: Institut Québécois des hautes études internationales.
- Parr, F., Ashwill , M., Chiappa , E., & Messineo, C. (2011). The conflict development nexus: a servey of armed conflicts in sub-Saharan Africa 1980-2005. Dans E. McCandless, & T. Karbo, *Peace, conflict, and development in Africa, a reader*. Switzerland: University of peace.

- Poku Nana .(2001) .Uneven Globalisation and human insecurity in Africa تأليف . Poku Nana ، *Security and development in southern Africa* .london: Oxford: Praeger.
- Pollard , M., & Godwin, O. (2004). Conference report: Conflicts and Human Security in West Africa. *Essex Human Rights Review*, 01(01).
- Pollard, M., & Odo, G. (2004). Conference report: Conflicts and Human Security in West Africa. *Essex Human Rights Review*, 01(01).
- Seidman, G. W. (1999, June). GENDERED CITIZENSHIP South Africa's Democratic Transition and the Construction of a Gendered State. *GENDER & SOCIETY*, 13(03).
- Skinner, E. P. (1998). African Political Cultures and the Problems of Government. *African Studies Quarterly*, 02(03).
- Udogu, I. (1999). The issue of ethnicity and democratization in Africa, Toward the Millennium. *Journal of Black Studies*, 29(6).